الثانية المضروب الوجه زيد ويجوز الوجه زيد **باب العدد**
الكافية اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء قال في القواس لو اقتصر على ما وضع لكمية الاحاد
لكان كافيا **قول الكافيه والالفيه** والعبارة لهما ثالثة بالمثلثة قبل للعشرة في عدما احاد وتذكره
محل ذلك اذا ذكر فان حذف حاز حذف التابع المذكور ومنه حديث من صام رمضان واتبعه
بست من شوال ذكره ابن هشام في الجامع ويستثنى ايضا ما كان لفظ مذكرا ومعناه مونثا
وبالعكس فانه يجوز فيه الوجهان وقد ذكره ابن الحاجب **قول الالفيه** والحكم امور جعلها
بلفظ قاله في الاكثر فيه في العدد وشرحها بما اذا كان المعدود غير الماءة فان اما اورد وقد نبه عليه
ابن الحاجب فقال الى في ثلثمائة الى تسعمائة وكان قياسه ماءات او مئين وهو استثنائهم لمائة
نعم يرد عليه انه اطلق الجمع ولا بد من تقييده بالقلة كما في الالفية ويرد عليها ايضا انه يحكم كونه
تكسيرا وامامع التصحيح وان كان للقلة فلا يضاف اليه عاد اللا ان اهمل غيره او جاوزه ما اهمل
او اقل او استعمال غيره واستثنى في شرح الكافية والعمدة من قوله بلفظ قل ما اذا اهمل
ومن اقل او استعمال غيره قلة او جمع القلة فانه يضاف الى جمع الكثرة **قول الالفيه**
وصير العشرين للسبعينا بواحد اجاز بعضهم ان يقال عندي عشرون دراهم لعشرين رجلا
قاصدا ان لكل واحد منهم عشرين قال في شرح التسهيل وهذا اذا كانت دعت الحاجة اليه فاستعماله
حسن وان لم يستعمل العرب لانه استعمال لا يفهم معناه ولا جمع ممن عشرين وباته في غير هذا النوع انتهى
قولها وعز قد يحذف ذكره في التسهيل اذ ذلك لغة ضعيفة لم يمتنع القياس عليها ان كانت ضعيفة
قول الكافيه وفي ثمانية عشره فتح الياء وجاز اسكانها وحذفها شاذ فتح النون في لغة رابعة وهي حذف
الياء وكسر النون ذكرها ابن مالك في الكافية الشافية وشرحها وعبارته وافتح او اسكن ما بين عشره او
احذف الفتحه او كسره **قول الالفيه** وان ترد بعض الذي منه بني تضف اليه هذا مذهب
الجمهور واختار في التسهيل اعلى ان دون ثالث وما بعده قال لان العرب تقول بعت
الرجلين اذا كنت اثنى منهما اذا قرنت قال ثاني اثنين لهذا الحق عذر كما ان لم فعلوا ومن قال
ثالث ثلاثة لم يعذر لانه لا فعل له **قول الالفيه والكافيه** والعبارة لها ولهول حادي عشر
احد عشر على الاصل خاصة قال ابن قاسم قد اجازه سيبويه وجماعة من المتقدمين على الاول
ايضا قياسا للاصل فيقال رابع عشر ثلاثة عشر وانما اجازوه بشرط الاضافة ولا يجوز ان ينصب
بعده وكذا ذكره ابن القواس لسبب لكثرة الكناة **قول الالفيه** وان بنيت حادي احد عشر

بقي صورة ثالث عشر وهي الاقتصار على المركب الاول ما هما سماه وربما اعرب وذكر ابن القواس
في هذه الصورة انه حذف العجز من الاول والصدر من الثاني وبه جزم ابن هشام في الجامع
تنبيه قال ابو حيان اما عشرون وسائر العقود الى التسعين والمائة والالف ولم يسمع من
العرب بناء اسم الفاعل منها لم يقولوا عاشر عشرين ولا ثالث ثلاثين ولا رابع اربعين والقياس
يقتضيه لانه قياسي عنده ذلك الا ما سمع لان الاسماء المحدثة من الاسماء الجامدة لا يقاس لقلته والذي
ذكر من ذلك هذا عاشر عشرين وقال الكسائي يقال هذا الجزء العاشر من عشرة وقياسه الثالث
ثلاثين والرابع اربعين الى آخره وقال سيبويه والاجزاء العشرين وهذه الورقة العشرون
على معنى هذا العشرين فتحدث التمام وقال بعضهم يقول هذا متم عشرين وقياسه الثالث
ثلاثين والرابع اربعين الى آخره وذلك عشرين وهذا ليس بشيء لانه يلزم نفسه او يكمل نفسه
وقال ابو علي في العقود كلها هو الموفي كذا وهي الموفيه كذا تقول لك الموفي عشرين والموفيه
عشرين وقال بعض اصحابنا الصحيح ان هو كمال العشرين او تمام العشرين او وافي باسماء
العقود تقول العشرون والثلاثون والاربعون الى تمام العقود انتهى **باب كم وكذا**
وكذا قول الالفيه معرفي الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشرين قال في التسهيل
والعمدة انه هذا اجاز الانفصال في الاختيار وذلك مخصوص الانفصال بالاضطرار
قول الكافيه فكم الاستفهامية تميزها منصوب قال ابن مالك في كتبه ويجر بمن
اذا دخل على كم حرف ذكر هذه الصورة في الالفيه قولها والعبارة للكافيه والخبرية مجرورة
بشرط الاتصال فان فصل نصب حملا على ما الاستفهامية ذكره في البسيط والعمدة والكافية
والشافية وشرحها قولها مفرد ومجموع قال ابو حيان تشبه بتساوي الامرين ونصل النحويون على الافراد
اكثر وابعد من الجمع **قول الالفيه** كعشره او مائة قال ابو حيان يشعر بان سبب الجمع والافراد هذا
التشبيه لها وهو مخالف لما نقل عن النحويين في ذلك لان ابا علي الفارسي وجماعة قالوا جرت
في تمييزها بالمفرد مجرى ثلاثة وابواجا لما كان معناه التكثير فاضيف الى المفرد كما ان الثلاث
والاربع مضافان الى مائة وهو مفرد ومن اضافها الى الجمع فعلى قول من قال ثلاث سنين وذلك
كانت اضافتها الى المفرد افصح من ثلاث سنين وقال ابن كيسان واخرون سبب ذلك سبب باب
فكما ان سبب تاء تمر المفرد وتارة تجر الجمع اجريت مجراها في ان لم يقصد بالتمييز بيان
بل الحكم فقط **قول الالفيه** كلم كاي وكذا في تعليق ابن هشام قيل كان حقه ان يقول كلم الخبرية

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)